نافذة

يوم المدينة العربية

تحتفل منظمة المدن العربية ومدنها الأعضاء اليوم الخامس عشر من مارس من كل عام (بيوم المدينة العربية).
وهو اليوم الذي تأسست فيه المنظمة العربية منذ 39 عاماً، أي في العام 1967م.
وتأتي هذه الاحتفالات احياءً لذكرى تأسيسها، وبلادنا اليمن تحتفل مع سائر الدول العربية بهذا اليوم.
وفي محافظة عدن، يتم التحضير لهذه المناسبة الجميلة والاحتفاء بذكرى هذا اليوم، خاصة وان مدينة عدن عضوا في منظمة الدول العربية.
وهناك عدد من الانشطة والفعاليات تقدمها المحافظة من خلال برنامج منظم وهو:
-اقامة احتفال متواضع ، يقام في مركز المحافظة صباح الخميس يتكلله عدد من المحاضرات التوعوية بهذا اليوم.
-رفع اعلام وشعار المنظمة وتوزيعها في الجولات والمواقع البارزة ومكتب المحافظة.
-تنظيم مباراة كرة قدم.
-تنظيم حملة لتنظيف كورنيشات وسواحل المحافظة بالاشتراك مع انصار البيئة ومحبيها.
-تشجير شوارع المحافظة وتزيينها بالزهور والورود.
-تكريم العمال المبرزين.
وكل عام وبيئتنا جميلة وخالية من الملوثات والاوبئة.

الطاف..
Eltaf2008@ yahoo. com

لابد من سلسلة من التغييرات في التقنيات والسياسات المائية :

البنك الدولي ينصح دول الشرق الأوسط ..قبل نفاذ الثروة المائية!

هل نحسب الحسابات للعام (2050) م

قال تقريرٌ للبنك الدولي حول المياه : "إنّ نصيب الفرد سيهبط على النصف في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام (2050م) .. في أحدث تقرير صدر هذا الأسبوع، وتمّ التطرق فيه إلى نصائح مهمة في السياسات المائية والتقنيات والاستخدامات المختلفة لثروة الماء.

نعمان الحكيم

وعندما تتحدث منظمة دولية من الآن لتدق بأقوس الخطر، فمعنى ذلك أنّ أزمة ستعم هذه الدول، لا شك في أنها آتية في يوم ما.. والدليل أننا اليوم في العام ٢٠٠٧م وتفصلنا سنين كثيرة حتى العام ٢٠٥٠م، لكن الدراسات تحتم على ألا يغفل القائمون على رأس هذه الدول أن يحتاطوا.. نظرا للتوسع السكاني والعمراني والصناعي، وهذا كله يتطلب البحث عن مصادر مياه جديدة، والحفاظ على ما هو موجود وتنميته من حيث الاستخدامات والمخزون الذي لا ينبغي لنا التفريط فيه، لأن نتيجة ذلك هو مستقبل بلا ماء.. وهذا معناه انعدام الحياة برمتها!
ونحن في اليمن، وإن كنّا حتى الآن نعيش بعيدين عن الخطر نسبيا، لكن ذلك يعنينا بالدرجة الأولى، حيث وبلادنا تعاني من اتساع رقعة الزراعة خصوصا (القات)، وكذا الصناعات التي تتطلب كميات وفيرة من المياه، والعمران الذي له ماله من احتياجات جمّة من المياه، ناهيكم عن الإهدار الذي يسببه الازدحام السكاني من حيث معدل الولادات التي تبلغ نسبتها أكثر من ٣٪، وهذا معناه مزيدا من المياه لحياة ملايين من الأنفس تتضاعف سنويا!
ولأنّ سياسة تطوير الموارد المائية في بلادنا تقابل بهكذا كثافة سكانية غير مسيطر عليها سواء من ناحية الإنجاب المستمر الذي هو ثروة بشرية للبلد وللأسرة بحد ذاتها في نظر بعض من ناحية، أو للجهل بما يترتب على ذلك من متطلبات حياتية كثيرة ومنها المياه.. وهذا كله مرهون بسياسة يجب أن تصل إلى إقناع الناس بهذه الأمور، حتى لا يظل التزايد المطرد للنمو السكاني يقضي على أي توجهات أو سياسات، أو لنقل يعرقلها من أن تصل إلى حلول يمكن أن تسهم في حفظ الثروة وإبقاء التوازن سارياً من غير مضاعفات!
لذلك حذرت المنظمة الدولية من مغبة ما قد يصل إليه حال هذه الدول أو بعضها، وهي أي المنظمة تدرك مدى التخلف الذي يحف بسكان بعض هذه الدول وعدم تكثيف البرامج التثقيفية والتعليمية ومحو الأمية بين أوساط ساكني الأرياف، كل ذلك قد دفع بهذه المنظمة لأنّ تقول شيئاً ذا فائدة، لعل وعسى أن تكون قد نبهت الغافلين مما قد يحيق ببلدانهم وشعوبهم وهي لفتة جديرة بالدراسة واستنباط المفيد الذي قد توصلت إليه الدول المتقدمة.. ومن حقنا أن نستفيد منها لما يحفظ الحياة من أخطار يمكن تلافيها اليوم أو الغد أو السنين القادمة!

مدير قسم النظافة في مديرية المنصورة لـ (14 أكتوبر) :

المديرية كبيرة حجماً وسكاناً وتحتاج إلى جهد مضاعف لن نتوانى عن جعل مديرية المنصورة نموذجية

مديرية المنصورة .. مديرية أُخرى تسعى بدأبٍ إلى أن تكون هي الأخرى مديرية نموذجية.. وكل مواطن يأمل في أن يعيش في بيئة نظيفة ونقية.

وحتى نضع القارئ الكريم في صورة واضحة على ما تم أو ما سيتم العمل به لجعلها هكذا، قمنا بحوار مع الأخ / ظلال المريسي مدير قسم النظافة والمخلفات بمديرية المنصورة وأطلعنا على كيفية تنفيذهم للعمل وما أهم ما يواجه عملهم من صعوبات وكيف تسير خطتهم فتحدث إلينا قائلاً :

حاوره / زكريا السعدي

تعتبر مديرية المنصورة من المديريات الأكبر مساحة وسكاناً ونتيجة لهذه المقومات، فإنها بالتالي تحتاج إلى جهدٍ مضاعفٍ من قبلنا لإظهارها بالمظهر اللائق.
وحتى يتم ذلك فقد قمنا بتقسيم المديرية إلى 18 مربعاً ووضعنا على كل مربع مشرف واحد هذا من حيث التقسيم ضيق النطاق، أما من حيث التقسيم الأشمل للمديرية فقد قسمت على ثلاث مناطق وهي المنطقة الأولى : وتشمل عبدالعزيز، السكنية، عبدالقوي والدرين والمنطقة الثانية : وتشمل المنصورة القديمة أما المنطقة الثالثة فهي القاهرة القديمة والجديدة ووديع حداد وغيرها وهناك تفكير جدي بجعل منطقة كوبوتا والمدينة التقنية منطقة رابعة.
وأضاف الأخ / ظلال المريسي :
إننا نرى أن النظافة هي عنوان الحضارة ونعمل جاهدين ومن خلال الإمكانات المتاحة والصلاحيات الممنوحة على جعل مديرية المنصورة، هي الأخرى نموذجية على غرار مديرية صيرة لكن العمل ليس سهلا للأسباب التي أسلفناها.

الإمكانات المتاحة

أما عن الإمكانات البشرية والآلية فذكر الأخ / ظلال أنّ القوى البشرية العاملة التي لدينا هي 260 عامل كنس و56 عامل قمامة، وأضاف أيضا : لدينا 4 سيارات من نوع ديّنا وواحدة لمخلفات البناء و13 سيارة قمامة، وقد تبدو هذه الإمكانيات كافية بالمقارنة مع بعض المديريات الأصغر حجما، إلا أنها في مديرية المنصورة غير مكتملة، فمثلا نحن لحاجة على الأقل إلى 400 عامل كنس يتم توزيعهم بالشكل المطلوب على (بلوكات) المديرية التي قد يتراوح عدد المنازل في البلوك الواحد من 400 – 600 منزل.
ونحن واثقون أن جمال المديرية سيظهر والسبب أنها مخططة بشكل ممتاز في مناطقها إلا بعض المناطق التي نشأت في المراحل السابقة وأود أن أشير هنا إلى أن ما يعيقنا ليس بعض المناطق العشوائية التخطيط وإنما عدم رصف الطرق فما زالت الأتربة تزحف على الطرق وتكلفنا جهدا باهظا كما أنه مهما حاولنا تنظيفها لا يجدي نفعا، فقد اختلطت القمامة بالأتربة، مما زاد من العبء علينا وتعرقل خطتنا، فبدلا من الانتهاء من الطرق الرئيسة والبدء بالطرق الخلفية والشوارع نظل عالقين في تنظيف الشوارع الرئيسة من زحف الأتربة واختلاطها بالقمامة.

ظلال المريسي

إلغاء براميل القمامة

وبهذا الخصوص تحدث الأخ مدير قسم النظافة والمخلفات م / المنصورة قائلا :
في الحقيقة لم تجد براميل القمامة أية منفعة بل أنّها – زادت الطين بلة – مثلما يقولون لذلك ألغيناها واستبدلنا عنها بأكياس قماشية سميكة جدا لجمع القمامة فيها، من قبل عمال الكنس من الشوارع والحارات وأخذها مباشرة إلى سيارات القمامة هذا طبعا بعد أن تقوم سيارة مخصصة بالطواف في الشوارع والبلوكات المخصصة لها وبوقت منتظم ودقيق وإعلام الناس بوجودها لإخراج القمامة إليها في موعدها المحدد بعد ذلك يقوم عمال الكنس بالتعقيب بشكل دوري للتأكد من عدم وجود أية أكياس للقمامة وكذا لضبط المخالفين من المواطنين الذين يتخلفون عن إخراج قمامتهم في الوقت المحدد والهدف التعود على الالتزام والانضباط.

حملة للتوعية

من الضروري الاهتمام بالتوعية فهي أساس لنجاح خطتنا .. وعليه فقد قمنا بتوزيع منشورات للمواطنين على منازلهم ومحلاتهم ومنشآتهم بأهمية الإبقاء على قماماتهم حتى تأتي سيارة النظافة وعدم رميها في الجزر الوسطية والأرصفة الجانبية والشوارع والساحات العامة وسنطبق هذا على مخلفات البناء أيضا كما يمنع غسل وتنظيف المنازل والمحلات والمنشآت الأخرى إلى الشوارع والحفاظ على الأرصفة وشفط البيارات، كلما تطلب ذلك وعدم تربية المواشي والحيوانات والطيور في الأحياء السكنية.
وقد وضعت عقوبة على المخالفين وهي غرامة مالية لا تقل عن (1000) ريال أو الحبس لمدة أسبوع وتتضاعف العقوبة بتكرار المخالفة.
كما نوّهت هذه المنشورات إلى الإبلاغ عن أية ملاحظات أو عدم التزام سيارة النظافة بمواعيد جمع القمامة على رقم وضع في أسفل المنشور والهدف منه هو إظهار الجدية في العمل ومعاقبة المخالفين أكانوا مواطنين أو عمال نظافة أنفسهم لضمان نظافة المدينة بصورة دائمة.
كما ستشمل خطة التوعية استثمار أية وسيلة من الممكن أن تؤثر على المواطن بشكل إيجابي ومتفاعل لأنّ أهم مشكلة تواجهنا هي عدم وعي المواطن بأهمية النظافة.

مشاكل أخرى

هي بالأساس منطقة كوبوتا فهي عبارة عن جزأين أحدهما شعبي يحتاج إلى توعية ضخمة للمواطنين فيه ويمتاز بصعوبة ممراته والآخر حضري أو ما سمي (بالمدينة التقنية) وهذه نواجه فيها مشكلة حقيقة حيث أنّ الشركة المنفذة وحتى الآن لم تقم برفع مخلفاتها بعد تشطيب شققها مما استدعى من الأخ / قائد راشد مدير عام صندوق النظافة بتشكل لجنة مباشرة بقيادة الأخ / فاروق زيدان مشرف عام النظافة وإعطاء الشركة المنفذة للمدينة التقنية مهلة أسبوعين لرفع المخلفات، ما لم فإنّ قسم النظافة سيقوم بواجبه وسيتم تغريم الشركة بما يسمح به القانون.
وأود هنا أنّ أعيد إلى الأذهان مشكلة أخرى هي الممرات الخلفية للمنازل التي امتلأت بأكوام القمامة وأصدر الأخ/ أحمد محمد الكحلاني محافظ عدن توجيهاته التي قمنا بتوزيعها بضرورة (تشبيك) المنافذ والنوافذ الخلفية للمنازل المؤدية إلى هذه الممرات للحد من رمي القمامة عبرها إلى هذه الممرات، كما أن هناك تنسيقا سيكون متزامنا مع عملنا بخصوص وضع أغطية للبالوعات من قبل إدارة الصرف الصحي.

كلمة أخيرة

اشكر من خلالكم الأخ/ أحمد الكحلاني محافظ عدن الذي يولي موضوع النظافة أهمية كبيرة وبمتابعة جادة منه كما أشكر الأخ/ قائد راشد مدير صندوق النظافة الذي وقف إلى جانب إعطائنا صلاحيات واسعة لم يبخل بالجهد في السعي لجعل محافظة عدن نظيفة، كما أشكر كل المواطنين الذين استجابوا في المرحلة الأولى والذين يتمتعون بوعي كاف لهدفنا النبيل وأحث الآخرين على التعاون معنا لتبقى مديرية المنصورة أنموذجا رائعا في النظافة.

الأطفال : "المقصون والمحجوبون"

تقرير منظمة اليونيسيف لعام(2006) م عن وضع الأطفال في العالم

تناول التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) لعام 2006م قضايا الأطفال (المقصون والمحجوبون) وعرف التقرير إقصاء الأطفال بأولئك الذين تم إقصاؤهم مقارنة بالأطفال الآخرين إذا ما تم اعتبارهم معرضين لخطر ضياع فرصهم في بيئة تحميهم من العنف والإساءة والاستغلال أو إذا كانوا غير قادرين على الحصول على الخدمات والسلع الأساسية بطريقة تهدد مقدرتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع مستقبلاً وقد يتم إقصاء الأطفال من أسرهم ومن المجتمع والحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والأطفال الآخرين..

عرض / عمر السبع

وقد اعد الأستاذ محمد عبده الزغير الباحث اليمني العامل في الأمم المتحدة عرضاً شافياً وشائقاً لما جاءوا في تقرير منظمة اليونيسيف المكون من ١٣٧ صفحة ولأهمية الموضوع وملامسته الصريحة لواقع الطفولة في العالم النامي نقدم عرضا مختصراً لما تطرق إليه الأستاذ الباحث محمد عبده الزغير.
تم تقسيم تقرير منظمة اليونيسيف الى خمسة فصول أساسية موسومة على النحو المبين أدناه:

الفصل الأول:
التزاماتنا تجاه الأطفال

ارتكز هذا الفصل على الاهتمام بالأطفال وأجيال المستقبل من خلال تجديد الالتزام بإعلان الألفية وتحقيق أهداف التنمية للألفية وتم عرض المرجعيات الدولية التي التزمت الدول بتحقيقها وهي:-
-اتفاقية حقوق الطفل ، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩م.
-أهداف مؤتمر قمة الألفية للتنمية ،سبتمبر ٢٠٠٠م.
-وثيقة " عالم جدير بالأطفال" الصادرة عن الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حول الأطفال ،مايو ٢٠٠٢م.
وكل هذه المواثيق المجتمعه تشكل إستراتيجية أو أجندة لحماية الطفولة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين حيث أكد التقرير أن تحقق أهداف التنمية الألفية على مدى السنوات العشر القادمة سيساعد في تجنيب ملايين الأطفال الأمراض أو الوفاة قبل الأوان أو الفقر المدقع أو سوء التغذية وسوف يتمتعون بالتعليم، والحصول على المياه الآمنة، ومرافق الصرف الصحي.
واوجب تقرير اليونيسيف النظر الى أجندة الألفية كقوة محركة لتأمين إمكانية تعميم الوصول الشامل الى الخدمات الأساسية والحماية والمشاركة من جانب الأطفال ،وعلى الدول المتأخرة في تحقيق أهداف التنمية للألفية، مضاعفة جهودها لتحقيقه.

الفصل الثاني:
الأسباب الجذرية للإقصاء

وحدد التقرير الأسباب التالية للإقصاء: الفقر، الحاكمية الضعيفة ،النزاعات المسلحة، مرض الايدز. واعتبر هذه المؤشرات تؤثر في صحة الطفل وتعليمه وتعمل على زيادة خطر فوات فرصتهم في التمتع بطفولتهم ومواجهة الإقصاء المستمر في مرحلة الرشد.
وأشار الأستاذ محمد عبده الزغير أن مظاهر عدم المساواة بين الأطفال تأتي من الإحصائيات الوطنية، وأنه يتم إقصاء الأطفال مباشرة عن الخدمات نظرا لعيشهم في مناطق اشد فقرا ولا تصلها الخدمات أو للكلفة العالية لإمكانية الوصول للخدمات الأساسية أو بسبب العوائق الثقافية مثل اللغة والتمييز العرقي.
وأكد الأستاذ الزغير أيضاً، على ضرورة تعديل استراتيجيات الحد من الفقر، ومنع حدوث النزاعات المسلحة، ومعالجة مرض الايدز، وحماية الأطفال من الإصابة به ، والقضاء والتصدي للتمييز للنوع الاجتماعي أو الجماعات العرقية.

الفصل الثالث:
الأطفال المحجوبون عن الأنظار

وذلك بسبب انتهاكات حقوقهم في الحماية من مجتمعاتهم المحلية والعمل المنطوي على المخاطر والقتال.
وقد تطرق الأستاذ محمد عبده الزغير الى عوامل تقوية الأسر والمجتمعات لرعاية الأطفال وحمايتهم الى التزام الحكومة بدعم حماية الأطفال والمصادقة على التشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الأطفال وتوافر الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع الأطفال دون استثناء .. وعلى ضرورة بذل مزيد من الجهود من قبل الأفراد والمنظمات المدنية ومنظمات المجتمع الدولي لضمان شمول الأطفال في الخدمات الأساسية وحمايتهم من الأذى وجعلهم ظاهرين visible.

الفصل الرابع:
شمول الأطفال

ناقش هذا الفصل كيفية الوصول الى الأطفال الأكثر تعرضا للمخاطر لضمان شمولهم في الخدمات الأساسية وحمايتهم من الأذى والاستغلال والإساءة والإهمال وتشجيع مشاركتهم في المجتمع ، من خلال تركيز المبادرات عليهم في الاستراتيجيات الوطنية لحقوق الطفل وتنميته، والتصدي للأسباب الجذرية للإقصاء وحجب الأطفال عن الأنظار وإيجاد بيئة حمائية لجميع عناصر المجتمع.
ويمكن للحكومات تحمل مسئولياتها الرئيسية للوصول الى الأطفال الذين تم إقصاؤهم والأطفال المحجوبون عن الأنظار من خلال إعداد البحوث والتشريعات التي تتطابق مع الالتزامات العالمية للأطفال، واعتماد موازنات مالية كافية للتركيز على الأطفال وبناء المؤسسات وعلى اعتماد البرامج الموجهة للأطفال ولاسيما الأطفال الذين يعيشون في المواقع النائية أو المحرومة.
وعلى وسائل الإعلام توفير معلومات دقيقة حول الناس ،ومن خلال تحدي المواقف والتوجهات والممارسات التي تؤدي الأطفال، كما يمكن للأطفال أنفسهم ان يقوموا بدور نشيط في حماية أنفسهم وحماية اقرأنهم.

الفصل الخامس:
العمل معا

يناقش هذا الفصل الأخير العمل المشترك لإيجاد عالم جدير بالأطفال من خلال المحافظة على التزامات الجميع تجاه الأطفال، وفهم حقيقة أن الالتزام هو عهد يقترن بالتزامات معنوية وعملية وهو ما جسدته الأهداف التنموية للألفية ،والتي بموجبها تعهد قادة العالم بأن يخضعوا للمساءلة ولقياس أدائهم ففي مؤتمر القمة العالمية الذي عقد في سبتمبر ٢٠٠٥م أكد قادة العالم على التزامهم بتحقيق أجندة الألفية للأطفال بحلول عام ٢٠١٥م وعلى الدول المختلفة في تحقيق هذه الأهداف مضاعفة جهودها بمساعدة الدعم المقدم من المانحين والوكالات الدولية. أما الدول ذات المسار الصحيح في تحقيق أهداف الألفية عليها مواجهة تحدي القضاء على التباين في الوضع الصحي والتعليمي والتنموي للأطفال.
وعلى المجتمعات المحلية والمجتمعات العامة بذل قصارى جهودها للقضاء على ظاهرة الأطفال المقصين والأطفال المحجوبين عن الأنظار والعمل معاً لتعدي الإرادة السياسية والاستراتيجيات الحسنة والاعتراف بالمسؤولية والسعي للعمل نيابة عن الأطفال وتمكينهم وشمولهم وحمايتهم عن طريق الحكم الرشيد للارتقاء بكرامة الانسان والطفل معا.

بعد غد السبت

ورشة تدريبية خاصة لاسترجاع واستخدام الفريونات

خاص / إلطاف محمد:

تنظم الهيئة العامة لحماية البيئة فرع عدن ممثلة (بوحدة الأوزون) على مدى خمسة أيام ١٧ – ٢١-٣- ٢٠٠٧م، ورشة عمل وطنية خاصة بتدريب المدربين على الممارسات السليمة في صيانة أجهزة التبريد والتكييف وتشغيل أجهزة استرجاع وإعادة استخدام الفريونات.
وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني.
ومن المقرر أن يشارك في الدورة التي ستعقد بعد غد السبت ٣٠ متدرباً ومتدربة من المعلمين والمدربين في مجال التبريد والتكييف من خمس محافظات على مستوى الجمهورية، عدن، تعز، صنعاء، حضرموت والحديدة.
وتُعد هذه الدورة الأولى من نوعها على مستوى الجمهورية، حيث سيتم التدريب على استخدام أجهزة الاسترجاع للغازات الخاصة بالتبريد وإعادة استخدامها.
الجدير بالإشارة على أنّ هذا البرنامج التدريبي الوطني يأتي تنفيذه لتلبية متطلبات الاتفاقيات الخاصة بحماية طبقة الأوزون (اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال).
وتعتبر هذه الورشة الأولى في سلسلة لورشتين متواصلتين ستبدأ في وقت لاحق لتدريب العاملين في سوق العمل والقطاع الخاص على مستوىً المحافظات.
ستقام الفعالية في المعهد الوطني للتقنيين والمدربين في مديرية دار سعد في عدن.